

تفسير البحر المحيط

@ 366 فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا { لما ذكر أن الخير في مَنْ أمر ذكر ثواب من فعل ، ويجوز أن يريد : ومن يأمر بذلك ، فيعبر بالفعل عن الأمر ، كما يعبر به عن سائر الأفعال . وقرأ أبو عمرو وحمة : يؤتية بالياء ، والباقون بالنون على سبيل الالتفات ، ليناسب ما بعده من قوله : { نُؤْتِيهِ مَا تَوَلَّيَ وَنُؤْتِيهِ } فيكون إسناد الثواب والعقاب إلى ضمير المتكلم العظيم ، وهو أبلغ من إسناده إلى ضمير الغائب . ومن قرأ بالياء لحظ الإسم الغائب في قوله : ابتغاء مرضاة □ ، وفي قوله : ابتغاء مرضاة □ دليل على أنه لا يجزي من الأعمال إلا ما كان فيه رضا □ تعالى ، وخلصه □ دون رياء ولا سمعة . . { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ * الْهُدَىٰ * وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُنْجِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُؤْتِيهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } نزلت في طعمة بن أبيرق لما فضحه □ بسرقة ، وبراً اليهودي ، ارتد وذهب إلى مكة وتقدم ذلك موته وسببه . ومما قيل فيه : إنه ركب في سفينة فسرق منها مالاً فعلم به ، فألقي في البحر . وقيل : لما سرق الحجاج السلمي استحق الحجاج منه لأنه كان ضيفه فأطلقه ، فلحق بحيرة بني سليم فعبد صنماً لهم ومات على الشرك . وقيل : نزلت في قوم طعمة قدموا فأسلموا ، ثم ارتدوا . وتقدم معنى المشاقة في قوله : { فَإِنَّ زَمَّ أُمَّهُمُ فِي شِقَاقٍ } ومن يشاقق : عام فيندرج فيه طعمة وغيره من المشاقين من بعد ما تبين له الهدى : أي اتضح له الحق الذي هو سبب الهداية . ولو لم يكن إلا إخبار □ نبيه عليه السلام بقصة طعمة وإطلاعه إياه على ما بيتوه وزوَّروه ، لكان له في ذلك أعظم وازع وأوضح بيان ، وكان ذنب من يعرف الحق ويزيغ عنه أعظم من ذنب الجاهل ، لأن من لا يعرف الحق يستحق العقوبة لترك المعرفة ، لأن العمل لا يلزمه حتى يعرفه ، أو يعرفه من يصدقه . والعالم يستحق العقوبة بترك استعمال ما يقتضيه معرفته ، فهو أعظم جرماً إذا اطلع على الحق وعمل بخلاف ما يقتضيه على سبيل العناد □ تعالى ، إذ جعل له نور يهتدي به . وسبيل المؤمنين : هو الدين الحنيفي الذي هم عليه . وهذه الجملة المعطوفة هي على سبيل التوكيد والتشنيع ، وإلا فمن يشاقق الرسول هو متبع غير سبيل المؤمنين ضرورة ، ولكنه بدأ بالأعظم في الإثم ، وأتبع بلازمه توكيداً . . . واستدل الشافعي وغيره بهذه الآية على أن الإجماع حجة . وقد طول أهل أصول الفقه في تقرير الدلالة منها ، وما يرد على ذلك وذلك مذكور في كتب أصول الفقه . وقال الزمخشري : هو دليل على أن الإجماع حجة لا يجوز مخالفتها ، كما لا يجوز مخالفة الكتاب والسنة ، لأن □

تعالى جمع بين اتباع سبيل غير المؤمنين وبين مشاققة الرسول في الشرط ، وجعل جزاءه
الوعيد الشديد ، فكان اتباعهم واجباً كموالاة الرسول انتهى كلامه . .
وما ذكره ليس بظاهر الآية المرتب على وصفين اثنين ، لا يلزم منه أن يترتب على كل واحد
منهما ، فالوعيد إنما ترتب في الآية على من اتصف بمشاققة الرسول واتباع سبيل غير
المؤمنين ، ولذلك كان الفعل معطوفاً على الفعل ، ولم يعد معه اسم شرط . فلو أعيد اسم
الشرط وكان ، يكون ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ومن يتبع غير سبيل
المؤمنين لكان فيه ظهور مّا على ما ادّعوا ، وهذا كله على تسليم أن يكون قوله : ويتبع
غير سبيل المؤمنين مغايراً لقوله : ومن يشاقق الرسول . وقد قلنا : إنه ليس بمغاير ، بل
هو أمر لازم لمشاققة الرسول ، وذلك على سبيل المبالغة والتوكيد وتفطيع الأمر وتشنيعه .
والآية بعد هذا كله هي وعيد الكفار ، فلا دلالة على جزئيات فروع مسائل الفقه . واستدل
بهذه الآية على وجوب عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم) ، وعلى أن كل مجتهد يسقط عنه الإثم
، ومعنى قوله : ما تولى قال ابن عطية : وعيد بأن يترك مع فاسد اختياره . وقال الزمخشري
: يجعله بالياء ، وما تولى من